

## أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان

## وضع توصيات الاستعراض الدوري الشامل والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان

## توصيات الاستعراض الدوري الشامل المقبولة: فرصة للعمل والمشاركة

يقع على عاتق الدولة مسؤولية تنفيذ جميع التوصيات التي وافقت عليها أمام مجلس حقوق الإنسان كدليل يثبت التزامها بحماية وتعزيز حقوق الإنسان. عقب الاستعراض الدوري الشامل الأخير للبحرين في أيار 2017 و استعداداً للاستعراض المقبل المقرر في أيار 2022 وافقت البحرين على تنفيذ العديد من توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وفيما يلي مجموعة من التوصيات الدورة الثانية المقبولة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة: (4)، (3).

## البحرين

الاستعراض الدوري الشامل  
(UPR)  
حقائق سريعة (1)

- آخر استعراض: 1 أيار 2017 (الدورة الثالثة)؛ التقرير النهائي للفريق العامل: أيلول 2017.
- إعداد تقارير منتصف المدة: تشرين الثاني 2019.
- المشاورات الوطنية: تشرين الثاني 2020.
- صياغة تقارير المنظمات غير الحكومية: تموز 2021- أيلول 2021
- الاستعراض المقبل: أيار 2022

## مؤشر وضع الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان في البحرين (2)

المفتاح	تم التصديق عليه
	تم التصديق عليها مع إعلانات
	تم التصديق عليها مع تحفظات
	تم التصديق عليها مع تحفظات و إعلانات
	تم التوقيع عليها بدون تصديق
	لم يتم اتخاذ إجراء
	اتفاقية حقوق الطفل
	اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
	العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
	الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
	العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية
	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
	الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري
	البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام
	الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم



تعزيز التعليم والتوعية بحقوق الإنسان على الصعيد الوطني. الاستمرار في اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير التعليم والفرص المناسبة للأشخاص ذوي الإعاقة.



مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لحق منح الجنسية لأطفال الأمهات البحرينيات كما للأباء هذا الحق استناداً إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل.

تحديث ومرونة الخطة الوطنية لتنمية المرأة البحرينية بما يتماشى مع خطة وبرامج مكافحة التمييز، وتقييم آثار تلك البرامج والمشاريع المتعلقة بتطويرها والمجتمع ككل. اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمكافحة جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز مشاركتها في مؤسسات الدولة.



تلبية تطلعات وآمال الفئات التي تعرضت للتمييز.

مواصلة إيلاء الاهتمام لتعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة. بذل جهود متواصلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحسين نظامها القانوني وضمان تمتع الشعب بحقوق الإنسان على قدم المساواة.



اعتماد إطار تشريعي بشأن حرية التعبير، بما في ذلك الوصول إلى الإنترنت، لإلغاء تصنيف التشهير والقذف كجرائم.

تعديل أي مادة من مواد قانون العقوبات التي يمكن استخدامها لمقاضاة الأفراد أو منع ممارسة الحق في حرية التعبير، أو التجمع السلمي، أو تكوين الجمعيات، وتقديم قرائن تتفق مع المعايير الدولية التي ينص عليها العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

اتخاذ خطوات لوضع تشريعات وسياسات جديدة لمنفذي القانون وضمان مساءلة قوات الأمن واحترامهم لحقوق الإنسان.

استمرار التعاون بين المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، مع مراعاة الحوار والتعاون فيما بينها.

اعتماد التشريعات التي تسمح لأبناء الأمهات البحرينيات والآباء غير البحرينيين الحصول على الجنسية البحرينية.

تسريع التعديلات التشريعية (فيما يتعلق بالاختفاء القسري) من أجل توفير أحكام بشأن الاختفاء القسري في قانون العقوبات.

الاستمرار في بناء قدرات قوات الشرطة البحرينية بطريقة تعكس إيجابيا الاحترام الفعال لحقوق الإنسان.

إنشاء هيئة مستقلة دائمة للتحقيق في جميع ادعاءات التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والوفيات أثناء الاحتجاز، وعمليات القتل غير المشروع وفقاً للمعايير الدولية.

التأكد من أن جميع المحتجزين متهمون بارتكاب جريمة منصوص عليها في القانون وتلقيهم محاكمة عادلة أمام المحاكم الجنائية، وفقاً للمعايير الدولية.